الحركة الديموغرافية و النسق الثقـافي في المجتمع الجزائري
مظـاهر التغير و رموز الاستمرارية

Démographic movement and cultural system in Algérian society:
Manifestation of change and continuité symbols

حمود ليلى ،أستـاذ التعليم العـالي في علم الاجتمـاع
مخبر التراث، الاتصـال و التغيرات الاجتمـاعية، جـامعة بجـاية

ملخص

تبحث هذه الورقة في تفاعلات المجتمع الجزائري على أساس فحص ديناميكيات التركيب السكاني وأسلوبه الثقافي بهدف استخراج مظاهر التغيير الاجتماعي وأشكال الرهانات المستقبلية في قلب السرعة الخارقة و التغييرات التي شهدها المجتمع منذ الثمانينيات .الغرض من دراسة الحراك الديموغرافي والانسجام الثقافي داخل المجتمع الجزائري هو إظهار مدى أهمية عامل السكان في فهم مظاهر التغيرات داخل المجتمع الجزائري وكيف تم الحفاظ على النمط الثقافي لهذه التغييرات الهيكلية .نرى مظاهر التغيير الديموغرافي كصورة لتغيير أعمق في البنية الثقافية الأنثروبولوجية للمجتمع ككل.

الكلمات المفتاحية: الديموغرافيا، الحركية، الثقافة، الرموز، الجزائر

Abstract

This paper looks at the interactions of the Algerian society on account of an examination of the dynamics of its population structure and its cultural style with the purpose of extracting the manifestations of social change and the forms of future bets in the midst of the overwhelming and rapid changes that society has experienced since the 1980s. The purpose of the study of demographic mobility and cultural harmony inside the Algerian society is to demonstrate how important the population factor is in understanding the manifestations of changes inside the Algerian society and how the cultural pattern of these structural changes has been maintained. We see the manifestations of demographic change as a picture of a deeper change in the cultural-anthropological structure of society as a whole.

Keyword: Démography, movement , culture, symbols, Algeria.

مقدمة

يعد التغير السمة الأساسية لهذا العصر، فمن اليسير أن نلحظ علاماته على جلّ الأشياء من حولنا ؛ في سلوك الناس و أفعالهم، لتلمس انعكاسه على أفكارهم و تصوراتهم الفردية و الجماعية.

و من ذلك برزت الحاجة إلى " ,,, فهم و تفسير التغير الاجتماعي الشامل الذي يجتاح العالم على المستوى الوطني و الدولي و علاقة ذلك بضرورة إعادة تقييم العلوم الاجتماعية... لموضوعها و مكانتها..." (بوزيدة، 2004 ، ص .55) .

خلال القرن التاسع عشر، أسس علم الاجتماع الكلاسيكي كمنهج و منظومة فكرية جديدة قادرة على تفسير أحداث غيرت النظم الاجتماعية الأوروبية آنذاك. فجاءت مجمل المقترحات النظرية التي أرادت تفسير حركية المجتمع الصناعي الحديث، مندمجة في مسعى المقارنة بين ما هو منغمس في أطر المجتمع التقليدي و ما ينصهر في متطلبات العيش ضمن المجتمع الحديث: " فالطرق المثلى لاستيعاب المفاهيم الأساسية للسوسيولوجيا الأوروبية، تكون من خلال النظر إليها كإجابات عن المشاكل التي نشأت ... من جراء انهيار النظام القديم، نتيجة للضربات القاضية التي تكبدها من جراء التصنيع و الثورة الديمقراطية..." (Nisbet,1984,p.34). أصبحت بذلك ثنائية التقليد و العصرنة مفتاحا أساسيا لقراءة نظريات مؤسسي علم الاجتماع.

حاليا و قد غاد التغير علامة العصر الكبرى، وجد الجهد السوسيولوجي نفسه، و منذ أواسط القرن الماضي، أمام تحد جديد و هو تفسير شمولية التغيرات و تسارع وتيرتها، بل و تجاوز أبعادها المجتمع المحلي القريب لتمتد إلى البعد الكوني الشامل. فاستعصت بذلك على قدرة البنى الفكرية و النظرية و المنهجية للمنظومات العلمية التي من المفترض أن تحتويها بالتحليل و الفهم و التفسير و خاصة منها علم الاجتماع . اجتمعت كل "... الظروف التي جعلت من جميع النظم القديمة هشّة ..." (Touati, 2001 , p.23) قابلة للكسر و التفتت، هشاشة نالت من جميع النظم مهما كانت طبيعتها.

و من أجل بناء منظومة علمية بديلة، قادرة على تفسير الظواهر الجديدة، وصل العديد من علماء الاجتماع المعاصرين إلى ضرورة الابتعاد عن النظرة الكليانية القائمة على فكرة المجتمع ، المفهوم السيّد للسوسيولوجيا الكلاسيكية، و ضرورة تفعيل دور الفرد في إنتاج الفعل الاجتماعي باعتباره مصدرا و نتيجة له في نفس الوقت.

مثلما يقول "بيار بورديو" (Pierre Bourdieu) من أجل فهم و تفسير حركية المجتمع و تفاعلاته، فلا بد إذن أن "... نردّ إلى الناس معنى أفعالهم..."

من هذا المنظور اخترنا أن نتطرق إلى العلاقة بين الظاهرة السكانية و الظاهرة الثقافية باعتبارهما محورين رئيسيين في التركيبة الاجتماعية محاولين فهم تمظهر هذه العلاقة في المجتمع الجزائري .

بالوصل بين الظاهرة السكانية و الظاهرة الثقافية، يلتقي في الفضاء الاجتماعي الواحد ما هو بيولوجي في الإنسان، عبر الزواج و التكاثر، بما هو ثقافي من منظومة العلاقات الاجتماعية بين الجنسين و ما ينتج عنها من معان و مهام لمواقع و أدوار الذكور و الإناث في المجتمع.

بدى من المألوف أن نتجه نحو الإحصائيات عند دراسة الظاهرة السكانية و ذلك لفحص النسب المتزايدة أو المتدنية لإحدى العمليات الديموغرافية في المجتمع . لكن هل يكفي أن نستعرض تلك الأرقام و النسب لنستدل عن معاني التغيرات و الانتقال من وضع قائم في المجتمع إلى وضع آخر بفعل أسباب كثيرة ؟

تبدو لنا الإحصائيات، في كثير من الدراسات، أرقاما صماء تصف الحالة من دون أن تفسرها مما يجبرنا على التوجه نحو البحث عن معنى الفعل الفردي و الجماعي إزاء ظواهر الزواج و التوالد و معدلات العمر...و غيرها من الظواهر الديموغرافية في المجتمع.

لابد من اعتبار التغير الديموغرافي صورة لتغيرات أعمق في البنية الثقافية للمجتمع في مجمله، هو من تبعات السياق الاجتماعي العام المتضمن لعوامل التغير البنيوي الناتج عن تطبيق المشروع التنموي بعد الاستقلال من جهة و من جهة أخرى تسارع وتيرة التغيرات الشاملة للسياق الكوني المتميز

و الذي يدفع بكل بلدان العالم نحو إعادة بلورة الأطر اللازمة للحياة الاجتماعية المشتركة في حالة المجتمع الجزائري.

التجربة الاستعمارية و تفكيك مرتكزات المجتمع الجزائري

لم تكن التجربة الاستعمارية للجزائر شبيهة بباقي التجارب الأخرى، لا من ناحية مدّة تواجد التي امتدت على قرن و ثلاثين سنة، و لا من ناحية طبيعة الاستعمار الاستيطانية المؤسسة لمشروع البقاء و الديمومة و منه مسح جميع مرتكزات المجتمع بتهميشها و تدميرها و صبغها بثقافة المستعمر.

لقد خرجت الجزائر من تجربة استعمارية استيطانية طويلة، مكسّرة، منهكة، مستنزفة و مفرغة من كل ثرواتها. قتّل الإنسان وشُرّد وجُهّل وأُفقر، والخيرات قد سرقت ونهبت.

كانت تلك الفترة الطويلة مناسبة للقاء منظومتين اجتماعيتين مختلفتين، دخلتا في علاقة صراع دائمة. أرادت السياسة الاستعمارية محو جميع المرتكزات الثقافية الأصيلة في المجتمع و تعويضها بمرتكزات جديدة تؤسس لتأصيل ركائز الثقافة الدخيلة عبر المنظومة السياسية و القانونية و استقدام المعمرين و نشر المدرسة الفرنسية كبديل ضروري للمدارس الأهلية و الكتاتيب و الزوايا...

هكذا كانت طبيعة الاستعمار الفرنسي للجزائر و هدفه: " ... استعمار استيطاني... مؤسسة لتنحية الشخصية الجزائرية من العمق... فرض عنوة التعايش بين جماعتين غير متكافئتين تحمل كلاهما تقاليد اجتماعية و ثقافية شديدة الاختلاف... مما أدى إلى تفكك المجتمع الجزائري..." (Kateb,2001,p.12)

لو نظرنا إلى حال التعليم في الفترة التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية، أي بعد 124 سنة من الاستعمار نجد أن " تسعة من أصل عشرة أطفال (من الأهالي) ذوي عمر العشر سنوات كانوا أميين، و أن أربعة من أصل الخمسة في سن التمدرس لم يلتحقوا بالمدرسة..." (Kateb,2001,p.18) .لم يكن ذلك بفعل الصدفة أو لقلة الإمكانات و إنما كان نتيجة لسياسة التجهيل و التفريق بين فئة المعمرين ذوي الامتيازات و الجزائريين المهمشين.

لذلك تحول مطلب التمدرس، في الجزائر المستقلة إلى مطلب شعبي و أحد ركائز مشروع التنمية الذي تبنته الدولة .

التجربة التنموية و بناء مجتمع جديد مباشرة بعد الاستقلال سرع إلى إيجاد المسالك الممكنة للبدء في ترميم ما دمره الاستعمار و كان من الضروري التحكم في كل المعطيات و الوسائل التي من شأنها أن تساعد على تشكيل رؤية واضحة لصورة المجتمع الجديد المراد بناؤه و العمل على رسم المخططات اللازمة لتحقيق ذلك الهدف.

إذ بدت التنمية وسيلة إخراج المجتمع من حالته التقليدية المتأخرة ليلحق بركب الأمم المتقدمة، وذلك«...بتحويل النظم التقليدية أو شبه التقليدية وتغييرهما إلى أنماط تكنولوجية مرغوبة يصاحبها ظهور أشكال جديدة في البناء الاجتماعي واتجاهات القيم ودوافع ومعايير اجتماعية ». (عماد، 2006،ص.216)

تبعا لذلك، اقتبست الإستراتيجية التنموية الجزائرية من قصة نجاح " " الحضارة الغربية في الحداثة، ومن المشروع النهضوي العربي، حيث اعتبر آنذاك بأنه يكفي استيراد " أدوات الحضارة " حسب تعبير مالك بن نبي، حتى تتحقق الحداثة والحضارة. فلم يوفّر جهدا في إثارة عملية التحديث التي لم تعد " عملية ذاتية تتقدم بذاتها وإنما هي عملية شتل أو غرس أنماط ومنتجات من منجزات وأفكار مجلوبة إلى الوطن...سعيا لمضاهاة مستوى النمو الحاصل مع المنجزات التي حققها البلد الأكثر تقدما وحداثة ». (عماد، 2006،ص.216)

في هذا المضمون يقول محمد أركون "... لزم في كل بلد إسلامي غداة الاستقلال، إقامة دولة قادرة ليس فقط على تحمل مسؤولية الصعوبات والمشاكل الموروثة عن الاستعمار، وإنما أيضا على تحمل مسؤولية القدر التاريخي الشامل للمجتمع بكل هويته المعلنة من قِبَل أعضائه، وبكل الضرورات القسرية التي تفرضها أية تنمية اقتصادية حديثة...ويا لها من مشاكل ضخمة ومهام عديدة وثقيلة قديمة وحديثة، مطروحة دفعة واحدة على هذه الدول الشابة المستقلة حديثا ». (أركون، 1993، ص.69).

ليقول بلعيد عبد السلام ، مهندس سياسة التصنيع في الجزائر المستقلة ، حول العملية التنموية : «...بالطبع هناك طرق عديدة لتعريف التنمية ومن بينها اتجاهان اثنان يمكننا تبني أحدهما: الأول يجعل من الربح محركا أول له والثاني يدفع إلى بناء فعل يهدف إلى إخراج بلد من حالة ليدخله في أخرى، تلك الحالة التي وصلت إليها البلدان التي نتخذها قدوة لنا. وفي العموم هي البلدان المتقدمة... كما أننا نلاحظ بأن التنمية هي عبارة عن أهداف متعددة يجب تحقيقها. فنحن نُدخل البلاد في مشروع محدد له هدف معيّن. كما أن التنمية ليست فقط كتلة من الاستثمارات، وإنما هي أيضا حركة أفعال ذات وجهة معينة... فعلينا أن نتحرك بسرعة حتى ولو اقتضى ذلك تجاوز بعض المراحل المعتادة ».(Elkenz ,p,1990.7

(Binenuonne &

لقد استندت السياسة التنموية الجزائرية على نفس هذا التوجه، فبنت صورة للمجتمع المرغوب فيه، ليشكل المؤسسات و الحركيات التي أريد إرساءها على أساس "الأيديولوجيات التقدمية " وبالاعتماد على التخطيط باعتباره محاولة للتحكم في أحداث الزمن القادم، وتحديد وسائل التصرف إزاءه وإقراره لأحوال ستحدث في المستقبل.

ونظرا للظروف التاريخية التي تم فيها تصور، وبناء السياسة التنموية في الجزائر، وفي غيرها، فقد كانت تلك السياسة مشروع النخبة التي وضعته، بعكس خياراتها الفكرية والأيديولوجية باعتبارها نتاجا لسيرورة تاريخية معينة تجعلها نخبة النخب الأخرى، والتي لا نتفق معها بصفة مسبقة وآلية في مسائل كثيرة.

نستنتج من خلال هذه الشهادة أن المشروع التنموي الجزائري بني على اعتقاد راسخ بأن الجزائر تنهض بما نهض به غيرها [1]. و أن ذلك المشروع يعبّر عن الأيديولوجيا التقدمية لنخبة ذات نفوذ في المجتمع جعلت منه مشروعا في الحياة للمجتمع كله. و لذلك تُرّد أهم أسباب " الأزمة " الحالية التي نعيشها.

[1] من عبارة شكيب أرسلان الشهيرة

في تلك المرحلة، التحم مفهوم التنمية بمفهوم التحديث، إذ اعتبر الساسة أن تغيير المحيط و دفعه إلى أدوات التصنيع و التقدم ينتج حتما تغييرا للإنسان بمنظوماته الفكرية و الذهنية و منابع ثقافته المتوارثة.

و لكن ما إن التقت آراء التنمية مع الإنسان حتى تجلت الفجوة الكبيرة بين التنمية و التحديث: «... فسياسات التنمية يوحي بأن التحديث ليس داخليا، وأن المجتمع المعني لا يدخل الحداثة عن طواعية، بل بالعكس من ذلك، فهو يقاوم التحديث ، ولذلك يجب تبني فعل إرادي وواعٍ لأحداث تنميته وتجاوز المعوقات المعترضة للتحديث. لذلك فإن الحد الفاصل بين التحديث والتنمية كان دائما واضحا، فالأول يدل على قدرة النسق الاجتماعي في إنتاج الحداثة، والثاني يعود إلى إرادة الفاعلين الاجتماعيين، أو السياسيين في تبديل مجتمعهم. فالحداثة سيرورة، أما التنمية فهي سياسية...». (Touraine,1992 ,P.58.)

إن مسار العملية التنموية التحديثية كما طبقت في الجزائر، ساهمت، إلى جانب عوامل أخرى، في« إحداث تحول عميق في العقول والأفكار والسلوك لدى كافة المواطنين... ». (تركي، 1983 ، ص. 121) وكان ذلك أحد أهم أهدافها، ولكن جاء ذلك التحول تقريبا بعكس الاتجاه الذي خطط له، وآثاره تبدو جلية على التشكيلة الاجتماعية بما تحمله من دينامكية سلوكية، ومن قيم ومعايير الفاعلين الاجتماعية. ولعل أهم أوجه التغيير ظهرت بسرعة على التشكيلة السكانية والظاهرة الحضرية والتمدن وانتشار التعليم وتحقيق الانتقال الثقافي، بالإضافة إلى كل هذه الأوجه استقر مسار التنمية على حلول أزمة متعددة الجوانب.

أوجه تغير المجتمع الجزائري

يشهد الجميع بأن أهل الجزائر قد تغيروا و لم يظلوا كما كانوا في الماضي. البعض يرد التغير إلى تبدل الزمان و البعض الآخر يرى التغير في تبدل الناس و تبنيهم طرائق جديدة في الحياة و المعاش. و الجميع أثناء وصفهم لمكامن التغير و رصدهم لمؤشرات التبدل لا يتعب و لا يكن عن ذمّ الزمان و أهل الزمان لأنهم تركوا ما كان عليه أجدادهم من دون أن يعوضوا ما تركوه بما هو أفضل منه. ذلك ما نسمعه و نراه يتكرر من حولنا، في الكثير من مظاهر التغير التي طرأت على أسلوب

الحياة و لكن من دون أن تمحو كلية ملامح الحياة التقليدية التي ما تزال راسخة في التصورات الذهنية التي يتم تفعيلها و بعفوية مطلقة عند ممارسة الأفراد لأدوارهم و مكاناتهم الاجتماعية.

و لعل أبرز أوجه التغير، تلك التي طرأت على التركيبة السكانية عبر سلسلة من التبدلات التي فاقت توقعات المختصين و فاجأتهم لمرات متتالية.

عرفت التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري، في الفترة التي تلت الاستقلال إلى حد الآن، تغيرات عميقة ظهرت مؤشراتها على جميع المعطيات الإحصائية المتوفرة، حول ظواهر البنية الديموغرافية للمجتمع. كما اتضح من خلال تلك الإحصائيات أن سلوك الزواج و التوالد وتكوين الأسر و فكها و التقدم في السن...و غيرها من الظواهر، ما هي إلا انعكاس مباشر لجملة التبدلات التي طرأت على البنية الاجتماعية- الثقافية للمجتمع و نسق توزيع المكانات و الأدوار فيه، و كذا سعي الفاعلين الاجتماعيين إلى بناء استراتيجيات حياة جديدة مسايرة لمتطلبات العيش الحالية.

اتضحت أوجه تغير التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري منذ نهاية العشرية الأولى من الاستقلال، حيث حدث انفجار ديموغرافي أدى إلى تضاعف عدد السكان بسرعة، بشكل أصبح فيه خلال الفترة الممتدة بين سنتي « 1962 و 1982 جيل الاستقلال يتفوق على باقي الأجيال السابقة كلها،أي الأجيال التي عاشت الاحتلال...» (صاري، 1983، ص.38). تسبب هذا الانفجار في حالة خوف حقيقية تولدت عنه أسئلة عديدة عن قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة هذا الضغط الديموغرافي وكيفية تسيير أعباءه الاجتماعية في جل الميادين ؛ الشغل ، التعليم ، الصحة و السكن... و غيرها من المتطلبات الأساسية لضمان حياة كريمة للجزائريين، بالإضافة إلى أعباء الأسر في تنظيم أمور حياتها و إحداث التوازن بين جميع أفرادها بما يتماشى و متطلبات كل منهم و خاصة أن حالة الأزمة المزمنة قد استنفذت تدريجيا قدراتها في أداء تلك المهمة. لقد أحدث الانفجار الديموغرافي، بالموازاة مع تحسن ظروف الحياة بفضل توفير العناية الصحية و تحسن نوعية التغذية، انخفاض في معدلات الوفايات ومنه نتج الارتفاع في الحجم الإجمالي للسكان كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم(1): تطور عدد السكان في الجزائر من 1950 إلى 2008

السنة	عدد السكان بالمليون نسمة
1950	8,75
1962	10,20
1966	12,09
1977	16,94
1987	23 ,03
1998	29 ,10
2008*[2]	33,92

المصدر: ـ مجلة إحصاءات المركز الوطني للإحصائيات.ـ تقارير منظمة الأمم المتحدة عن السكان في العالم

تعكس هذه الأرقام وضعية تكيف السلوك الإنجابي مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي لجزائر ما بعد الاستقلال، إذ يبدو الأمر وكأنه ثأر من التاريخ، ظهر في شكل رغبة العائلات في التوالد والإنجاب بعد ما عانته من معايشة الموت خلال سنوات حرب التحرير و كأن غرائز الحياة عادت لتسود على غرائز الموت بالمفهوم النفسي . ولكن على الرغم من أهمية هذا العامل النفسي، إلا أنه كان للظروف الواقعية الدور الحاسم في ارتفاع الولادات بهذا الشكل، بحيث سمح تحسين الظروف المعيشية وتوفر الرعاية الصحية المجانية، وتطبيق برامج حماية الأمومة والطفولة، والقضاء التدريجي على الأمراض الوبائية المُعدية من خفض معدلات الوفيات.

مع حلول أواسط الثمانينيات من القرن الماضي حتى بدأت نسب الولادات في الانخفاض، الأمر الذي لم يكن متوقعا، مما أدى إلى خطاب جديد تميز بالتساؤل عن الأسباب الحقيقية التي أنتجت هذه الظاهرة الجديدة التي انعكست بوضوح على هرم الأعمار و مكونات البنية الديموغرافية الأخرى للمجتمع : "... لفترة طويلة، حملنا الحديث عن النمو الديموغرافي في الجزائر، على التساؤل عن أسباب استمرار النسب العالية للإنجاب مع التراجع السريع لنسب الوفيات، تضعنا أمام

[2] * Alger,ONS,Principaux résultats , 2008,HRGP

مواجهة ضغط الأعداد الهائلة من الأفراد و ثقلها على إمكانيات الاقتصاد. و إذا لاحظنا تطورها الحالي، سنتساءل على عكس الماضي عن الأسباب الحقيقية للتراجع السريع لنسب التوالد غير المتوقعة ..." (Oufriha,2001) .

قدر حجم المعدل الخام للإنجاب سنة 1970 بنسبة 50,16 ‰ تقابلها نسبة الوفيات بمقدار 16,45 ‰ و في سنة 1986 بلغ ذلك المقدار 34,73 ‰ من الولادات ونسبة 7,43 ‰ من الوفيات و في سنة 2000 انخفضت تلك النسب إلى 36 , 19 ‰ من الولادات و 4,59 ‰ من الوفيات. وصلت نسبة المعدل الخام لسنة 2008، حسب نتائج آخر إحصاء، إلى 23, 62 ‰ فيما انخفض معدل الوفيات الخام إلى 19,9 ‰.

تذكر التقارير الإحصائية أنه بداية من سنة 2001 بدأت معدلات الإنجاب في الارتفاع ببطء، قد يعود سبب ذلك إلى وصول أجيال الثمانينيات إلى سن الخصوبة و إلى تأرجح عدد الزيجات بين الزيادة و النقصان.

تتضح أهم مظاهر تطور البنية الديموغرافية من خلال قراءة تبدل هرم الأعمار و من تفحص ديناميكية المنظومة الزواجية.

يظهر شكل هرم الأعمار، المبني من معطيات ثلاث إحصاءات عامة للسكان لسنوات 1966 و 1998 و 2008، تغير مورفولوجي واضح، حيث استقر ثقل الفئات العمرية الأولى في قاعدة الهرم لينتقل ذلك الثقل نحو الفئات الوسيطة ليستمر في الانتقال نحو الفئات العمرية لرأس الهرم، المنحى الذي سيتضح أكثر فأكثر في المستقبل حسب الإسقاطات الاستشرافية للوقائع الديموغرافية الحالية. ذلك ما توضحه أشكال الأهرام العمرية التالية:

شكل رقم (1): هرم الأعمار سنة 1966

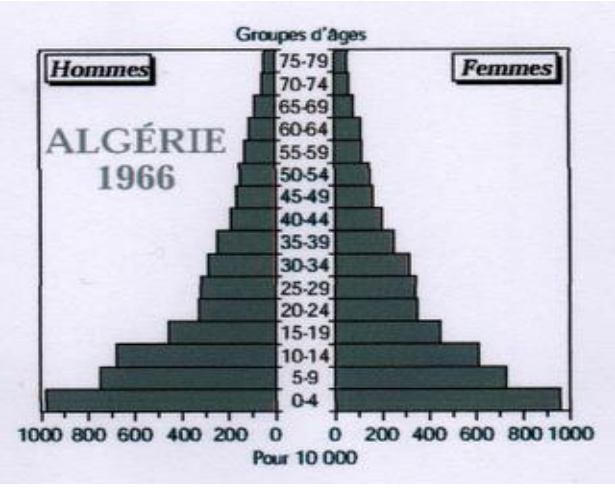

Source : Population et société, bulletin mensuel d'information de l'INED France Juillet-Août 2000

شكل رقم (2): هرم الأعمار سنة 1998

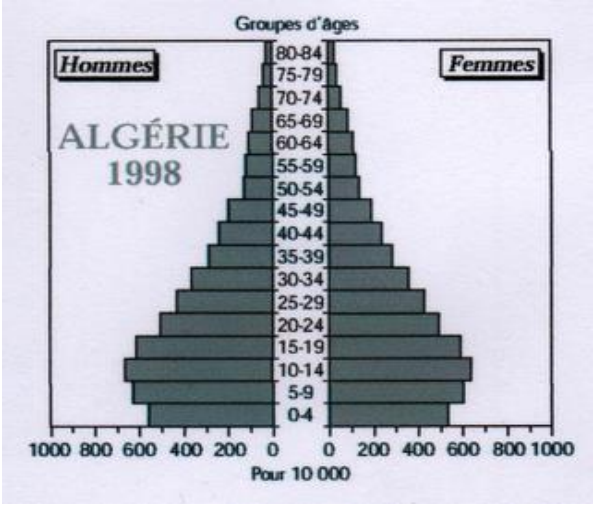

Source : Population et société, bulletin mensuel d'information de l'INED France Juillet-Août 2000

تفحص الجيلالي صاري (Sari,2000) الآثار المترتبة عن تبدل هرم الأعمار بملاحظة التبدلات التي طرأت على قاعدة الهرم و جسمه و قمته، إذ أكد على حدوث تحول حقيقي ظهرت تبعاته متوالية بالتوازي مع الديناميات المختلفة التي ميزت التركيبة الديموغرافية للمجتمع الجزائري منذ الاستقلال.

فبعد أن ظهر هرم الأعمار مرتكزا على قاعدة عريضة مشتملة على النسب الكبيرة للولادات أخذ جسم الهرم في التثاقل لتمركز أكبر نسب السكان في خانة الفئات العمرية الوسيطة بدءا من وسط الثمانينيات و بعدها لتظهر آثار الانتقال الديموغرافي على قمة الهرم التي تؤشر إلى الميل نحو شيخوخة السكان بفعل تواصل نقصان نسب الإنجاب و ارتفاع معدلات الأعمار.

لم تكن تلك التبدلات كمية فقط ، بل واكبتها تغيرات نوعية نشأت منها متطلبات عديدة و متجددة كلما تأكد التغير على التشكيلة السكانية؛ إذ كان من الضروري في المرحلة الأولى الاعتناء بالمتطلبات الصحية للسكان وخاصة منها ما تعلق بصحة الأم و الطفل، خاصة من أجل تقليص نسب الوفيات، والتكفل بمتطلبات التمدرس وبعدها توفير العمل للأعداد الهائلة من الشباب اللذين وصلوا إلى سن الدخول إلى الحياة العملية وما يتبعها من حاجيات السكن و الترفيه... و غيرها من الحاجات المتنامية للملايين من الجزائريين.

حينما ننظر إلى رأس هرم الأعمار لبداية القرن الواحد و العشرين، تبرز لنا معطيات جديدة و متطلبات لم تكن تثار من قبل و هي المتعلقة ببداية الدخول في اتجاه الشيخوخة الديموغرافية للمجتمع الجزائري، الظاهرة التي من شأنها أن تؤسس حاجيات جديدة على المستوى الصحي و المرافقة في حالة المرض و العجز.

شكل رقم (3): هرم الأعمار لسنة 2008

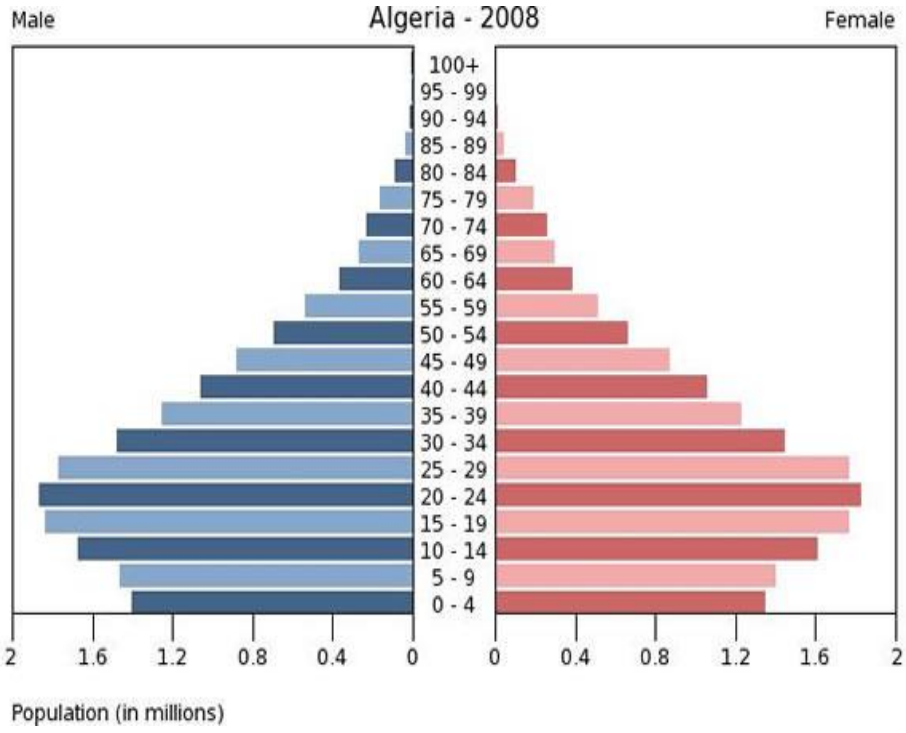

Source : U.S. Census Bureau, International Data Base

أظهرت نتائج الإحصاء العام للسكان نوع آخر من التغير يتجاوز التغير الكمي الظاهر على الفئات العمرية المختلفة، ليعكس تغيرا نوعيا مسّ بصفة مباشرة منظومة الأسرة التي أخذت تبتعد تدريجيا عن شكلها التقليدي لتقترب من الشكل العصري الحديث.

أهم المؤشرات التي تعكس هذا الوضع هو تأخر سن الزواج بالنسبة إلى الرجال والنساء على حد السواء، كما أخذ الفارق بين معدل سن الزواج بين الرجال والنسوة في التقلص تدريجيا، مثلما يتضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2) :تطور متوسط سن الزواج حسب الجنس

السنة /الجنس	1966	1977	1987	1998	2008
ذكور	23,8	25,3	27,7	31, 3	33 ,0
إناث	18,3	18,3	23 , 7	27 , 6	29 ,3
الفرق	5,5	4,4	3,9	3,7	3,7

Source: Recensements de la population, ONS

تلازم بروز ظاهرة تأخر سن الزواج بظواهر أخرى مثل العزوبة التي أخذت تمس الذكور و الإناث وهي ظاهرة من شأنها أن تبدل تركيبة الأسرة الجزائرية و نشأة حاجيات جديدة لم تكن معروفة من قبل ومنها خاصة معضلة الإنجاب وتجدد الأجيال و نوعية الحياة التي سيعيشها الناس عند الكبر وضرورة وجود المؤسسات البديلة لمرافقتهم في حياتهم اليومية وعند العوز.

إذ ما استرسلنا في الحديث عن البنية الديموغرافية والمنظومة الزواجية في المجتمع الجزائري، فإن الحديث سيطول بنا كثيرا لسبب أساسي هو أن الفرد يولد و يعيش و يكبر في محيطه الأسري الأول وفيه تتكون بنية شخصيته و تصوراته و اتجاهاته و تتشكل أطر إدراكه لحياته الآنية و المستقبلية و لذلك فإن ملاحظة مجمل مؤشرات التغير التي تنال من وضعيات الحياة المختلفة ستكون أكثر وضوحا و أبلغ دلالة في المستقبل حينما تستوفي مسار تشكلها واندماجها في الوعي الاجتماعي العام والطبع المتداول.

جدول رقم (3) : تطور البنية السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى 1966 – 2008

سنة الإحصاء	فئة دون 20 سنة	من 20 إلى 59 سنة	فئة 60 سنة +	نسبة النمو السنوي لفئة - 20 سنة	نسبة النمو السنوي لفئة - 60 سنة
1966	57,37	35,94	6,70		
1977	58,24	35,96	5,80	3,52	1,66
1987	55,02	39,23	5,74	3,42	4,04
1998	48,27	45,14	6,59	1,04	3,45
2008			7,6		

ONS : Source , Collection statistiques

يبين الجدول أعلاه انتقال منحى التزايد إلى فئة السكان البالغين 60 سنة فما فوق بينما تدنت نسب الفئات الشابة بداية من وسط الثمانينيات.

تبعا لنتائج الإحصاء العام للسكان لسنة 2008، ظل ذلك التوجه نحو زيادة حصة كبار السن مستقرا، حيث بلغ عدد السكان البالغين الستين سنة فما فوق 2.500.000 نسمة بينما عدّ بـــــــــــ 1.945.000 نسمة سنة 1998.

تبين جميع هذه الأرقام كيف انعكست التغيرات العميقة التي مست التشكيلة الديموغرافية على هرم الأعمار هذا التغير بدوره ما هو إلى نتيجة لجملة التبدلات التي طرأت على البنية الاجتماعية و الثقافية للمجتمع. إذ يرد بروز ظاهرة شيخوخة السكان في أي مجتمع إلى ما يمس نسق الزواج و المنظومة الإنجابية و ظروف الحياة المختلفة، و تلك الأسباب قد اجتمعت كلها في حالة المجتمع الجزائري، الذي تلازم فيه انخفاض الخصوبة بتأخير سن الزواج و ارتفاع معدلات العمر مما أدى إلى تزايد حصة كبار السن.

حيث ظل سن الزواج يرتفع بالنسبة إلى الجنسين حتى أشرف على التساوي، و ذلك مؤشر هام على تغير المنظومة الثقافية و إعادة تشكل القيم و المعايير بما يتماشى مع ظروف الحياة الحضرية و متطلبات التمدرس و خاصة بالنسبة إلى الفتيات و الالتحاق بالحياة المهنية و ما يتبع جميع تلك الوضعيات المعيشية من تغير على مستوى الذهنيات و الطباع.

شكلت نسب الخصوبة العالية لفترة مصدر انشغال و تخوف كبيرين، إذ كان من البديهي أن تعجز كل الإمكانيات الاقتصادية المجندة من تلبية الأعداد الهائلة من السكان التي كانت تزيد كل عام، حيث أصبح العامل الديموغرافي عائقا حقيقيا لنجاح مسار التنمية، مما أدى بالسلطات العمومية إلى التفكير في سياسات سكانية للحد من الإفراط في الإنجاب و التوعية بفوائد " تحديد النسل" و " تباعد الولادات" بالنسبة إلى الأطفال و الأمهات و المجتمع.

في النتيجة و بعد الاصطدام بالكثير من المعوقات و خاصة الثقافية و العقائدية منها ثمر جهد تلك السياسات و خاصة مع التحامها بعوامل أخرى و خاصة منها تطور مستوى التعليم و العيش في

المحيط الحضري و دخول النساء الحياة العملية، إذ تناقص عدد الأطفال لكل امرأة ليصل في سنة 2008 ثلاثة أطفال لكل امرأة بينما استقر متوسطه نهاية السبعينيات في 8 أطفال لكل امرأة.

جدول رقم (4) : تطور عدد الأطفال لكل امرأة بين 2007 - 2008

2008	1998	1987
3	4,12	4,68

ONS : Source, Collection statistiques

أما عن تفسير شيخوخة السكان فيتم من خلال مؤشر أساسي و هو مدة التعمير، و هو بدوره انعكاس لتطور ظروف الحياة من تغذية و عناية صحية و الآن يضاف إليها طلب نوعية حياة جيدة. حيث سمح تحسن تلك الظروف على ارتفاع معدلات الأعمار و العيش لمدّة أطول، مثلما نقرأ في الجدول التالي:

جدول رقم (5): تطور معدل العمر حسب الجنس

السنة / الجنس	1970	1980	1991	1998	2008
الذكور	53,4	66,2	67,5	66,8	74,8
الإناث	53,7	66,	67,8	69,4	69,4
المجموع	53,5	66,3	67,3	67,3	75,6

Collection statistiques, ONS : Source

من خلال ما سبق، يمكننا القول بأن جميع الظروف الملائمة لبروز ظاهرة الشيخوخة قد توفرت في المجتمع الجزائري، و بوتيرة سريعة جدا لا تستغرق المدة الطويلة التي تجاوزت القرن لدى البلدان الأوروبية. وهي رهانا أساسيا للمجتمع لأنها تتزامن مع جملة من التغيرات الجوهرية التي تمس الأسرة و الثقافة و القيم و المعايير، مع إعادة توزيع الأدوار و المكانات و خاصة فيما تعلق منها بالمرأة؛ إذ لم يعد من الممكن الاعتماد على الميكانيزمات التقليدية للتضامن و التآزر و ذلك لأنها لم تعد كافية لوحدها للمتطلبات الجديدة و خاصة ما تعلق منها بالأمراض المزمنة المستعصية (الزهيمر، السرطان، الإعاقة الثقيلة...) و ما تستلزم من تكوين و من إمكانات مادية... هذا من جهة و من جهة ثانية إذا كنا إلى حد الساعة نلاحظ باستمرار كيف تنجح الأسر في إعالة أفرادها المسنين بشتى الطرق في حالة المرض و العجز، فلن يدوم ذلك طويلا لأن الأسر نفسها ماضية في التقلص، فعدد أفرادها يتناقص باستمرار وانتشار ظاهرة العزوبة التي ستؤدي، إن استمر تطورها على نفس المنحى، إلى ظهور فئة جديدة من الأشخاص المسنين المنعزلين تماما و خاصة منهم فئة النساء، فكلما تفحصنا إحصاءات الفئات العمرية الأكبر سنا نجد أن حصة النساء العازبات تزداد حجما.

مما يعني أننا سنعيش لفترة أطول و بأقل عدد من الأطفال أي بأقل فرص الإعالة الأسرية كما ورثنا دلالتها من خلال تنشئتنا الاجتماعية، حيث يعتبر أب الصبيان ثريا لأنه ضمن من يعيله في كبره و يسنده في واجهة مصاعب الحياة.

مسألة القيم وأوجه تغير المجتمع الجزائري

نصل بتحليلنا للانتقال الديموغرافي في المجتمع الجزائري إلى التطرق إلى مسألة القيم و المعايير الثقافية، إذ يبدو للمتمعن في حركية المجتمع الجزائري حالياً أن مناقشة مسألة القيم فيه، تتم على مستويين مختلفين:

1- مستوى الخطاب المبني في أوساط مختلفة وتداوله بين كل فئات المجتمع، وعبر وسائل الإعلام، والمنادي بضرورة الحفاظ على الموروث الثقافي والمنظومة القيمية بتنقيتها وترقيتها وإعادة إحيائها.

2 ـ مستوى واقع الحياة والسلوكيات والأفعال التي تستند على مرجعيات جديدة، هي أكثر صدقية وفاعلية بالنسبة لحامليها، وخاصة منهم الشباب.

كثيراً ما يفسر وقوع التبدل في منظومة القيم للمجتمع الجزائري بتغير البنية الاجتماعية الذي نتج عن النقلة الديمغرافية التي عرفها المجتمع منذ الاستقلال. بحيث تغيرت الأجيال بسرعة وأصبح جيل الشباب يفوق عدداً الأجيال الأخرى. ثم أن تعميم التعليم و التمدرس وتطور المدن بوتيرة سريعة، أدى إلى الكثير من التغيرات في تشكل و في وظائف المؤسسات الاجتماعية، في كيفيات آداء وظائفها وخاصة منها الأسرة.

ولعلنا إذا أردنا حوصلة التغيرات التي شهدتها البنية الاجتماعية، نرى أنها مست و بصفة أساسية ثلاثة مواضع؛

1 ـ بروز فئات اجتماعية مركزية جديدة تنشط الحركية الاجتماعية، وتضم فئة الشباب خاصة، والنسوة على الأخص. إذ تعد هاتان الفئتان أهم الشرائح الاجتماعية التي استفادت من تطبيق السياسات التنموية، وخاصة تلك التي تتعلق بالتمدرس والتعليم. زيادة على التعويل على فئة الشباب في تحقيق أهداف مخططات التنمية،« فالدور التنموي التحديثي الذي تتطلع فيه المجتمعات النامية إلى فئة الشباب بالذات بوصفها الشريحة المجددة، والكوادر البشرية التي تمتلك الطاقة الإنتاجية، والأقدر على الحركة الفعالة في اتجاه التقدم بمختلف أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية...».(بيضون، 2006 ،ص 37.)

2 ـ تغيّر المكانات والأدوار الاجتماعية وإعادة بناء مراكز تموقع الفاعلين الاجتماعيين داخل الديناميكية الاجتماعية الجديدة. ويظهر ذلك بوضوح في المجال الأسري الذي انتقل من النموذج العائلي الممتد إلى الأسرة النووية الصغيرة التي تنتظم فيها الأدوار بما يتماشى مع نمط الحياة المديني (في المدينة)، ويتلاءم مع متطلبات العمل المأجور.

3 . تغير وتعدد سبل تحقيق الأهداف بتغير وتعدد الفرص المحققة لها وتوفر البدائل التي تشجع على المغامرة، سعياً إلى تحقيق الذات وبناء حياة مستقبلية. وفي ظل تعقد الحياة وتزايد ضغوطها،

حلّ قلق حاد من المستقبل لدى الشباب، ترتّب عنه حالة ضعف اندماجهم في المجتمع والتركيز على هاجس الهجرة خاصة غير الشرعية للبحث على الاستقرار في أرض أخرى ولو كان ثمنها حياة الشخص نفسه.

ولأجل كل تلك التبدلات، نلحظ بناء و تشكل تشكيلة اجتماعية، تتماشى مع الواقع الجديد الذي ولّد وظائف اجتماعية لتلبية المتطلبات المستحدثة. ومن السهل أن نلحظ كل تلك التحولات في التعاملات والكلام واللغة المستخدمة، وحتى على اللباس الشائع أو الأكل الرائج. ولذلك بدت السلوكيات المستندة على المنظومة القيمية المرورثة وكأنها خارجة عن الزمن الحاضر، تؤدي دورها في تكوين الهوية من دون أن تكون لها الفاعلية اللازمة في تنشيط الحركية الاجتماعية في " الحياة العصرية " التي تدفع بالفرد إلى تحقيق طموحاته ورغبته الشديدة في تحقيق النجاح المادي والمعنوي.

وتبعاً لكل هذه الملاحظات والاستنتاجات، بدا لنا من الضروري النظر إلى هذه المسألة من خلال مجموعة فروض صيغت على الشكل الآتي:

1ـ أن التغير الاجتماعي السريع والكثيف الذي مسّ جُلّ ميادين الحياة، طال أيضاً المنظومة القيمية السائدة في المجتمع.

2 ـ أن المنظومات القيمية السائدة كمحتويات تمنح للحياة الاجتماعية معانيها ودلالاتها لم تعد ذات صِدقية وفاعلية كما كانت عليه في وقت قريب.

3 ـ إن مجال وطرق تناقل القيم بين الأجيال تجاوزت البعد المحلي القريب لتمتد إلى البعد الكوني البعيد، أكثر من أي وقت مضى.

4 ـ إننا نعيش مرحلة انتقالية يعاد فيها بناء المنظومات القيمية حتى تتلاءم مع التغيرات الشاملة الواقعة وذلك بإيجاد الاستراتيجيات اللازمة لذلك. ولأجل ذلك، تبرز مسألة القيم كأهم أوجه التغيّر الاجتماعي باعتبارها الإطار المرجعي والدافع الرمزي للسلوك والأفعال والمنطلق الذي تناقش من خلالها التفاعلات الاجتماعية.

إن التغيّر الذي خطط له المشروع التنموي الجزائري قد حقق نقلة كمية ونوعية في الميدان الديمغرافي والتمديني والتعليمي... وغيرها. كما أنه من الضروري التأكيد على أن ذلك المشروع قد أسس على الكثير من الأمل والتفاؤل والإيمان بقدرة الإنسان المستعمر، المضطهد في الماضي من التحكم في أمور حياته المستقبلية بالعمل في الحاضر. ولم يكن ذلك الشعور يكفي لتجنيد طاقات الجزائريين، وحشد هممهم فقط، بل امتد إلى جميع شعوب المغرب والمشرق، وإلى جل بلدان العالم الثالث. فبدا حينها حلم التخلص من الفقر والجهل والتبعية والظفر بالتقدم والرقي القريب المنال. غير أنه سرعان ما حاد ذلك المشروع عن مساره المخطط له، إذ اصطدم بمعوّقات قوية أدت إلى انفجار أزمة متعددة الأبعاد شكلت تهديداً خطيراً على حياة الأفراد والبلاد وعلى مستقبلهم.

في هذا الصدد كما يقول روجي جارودي ؛ لما كانت « جميع التبدّلات الإنسانية... تبدأ من وجدان البشر...» (جارودي،1984،ص 14.)، فإنه من أهم أبعاد تلك الأزمة التي توضع في صدارة الأبعاد كلها ،ما يسمى " أزمة القيم " وتغير المعايير وأشكال الحياة وضوابطها داخل المجتمع. ومنه نتأكد أهمية مناقشة العلاقة بين التغيّر الاجتماعي الملحوظ بمسالة القيم والمعايير.

المراجع

- أركون ، م. (1993). الفكر الإسلامي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- بوزيدة ،ع. الر. (2004). المعاصرة و الفعل الاجتماعي الاستراتيجي في الجزائر. مداخلة في أعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر: أية علاقة. الجزائر: دار القصبة للنشر، ص 55 – 63 .
- بيضون ،ع. و آخرون. (2006). الشباب العربي و رؤى المستقبل. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- تركي، ر. (1983). تطور التعليم في الجزائر وفق تطور سياسة التوازن الجهوي. مجلة الثقافة، 13 (78)، 105 – 128 .
- جارودي، ر. (1984). نحو حرب دينية ؟ . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- حمود ،ل . (2013). الرهانات المستقبلية للمجتمع الجزائري (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر2.
- صاري، الج. (1983). جيل الاستقلال، دراسة إحصائية. مجلة الثقافة. 13، (78) ، 95 - 104.
- عماد ،ع. الغ. (2006). سوسيولوجيا الثقافة. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- El-kenz ,A. ,Bennoune, M. (1990). *Le Hasard et L'histoire Entretiens Avec Belaid Abdesselam*. Alger, Algérie : ENAG.
- Kateb K. (2001). *La fin du mariage traditionnel en Algérie*. Paris, France : Ed Bouchène.
- Nisbet, R. (1984). *La tradition sociologique*. Paris, France : PUF.
- Oufriha , F. Z. (2001). Les paradoxes de la démographie et de l'économie algérienne. Crise et retournement du comportement fécond : quelles liaisons? http://www.iussp.org/Brazil2001/s60/S62_P10_oufriha.pdf

- Sari ,D. (2000). Implications de la métamorphose de la pyramide des âges en Algérie . Actes du colloque de AIDLF ? Byblos.
- Touati ,A. (2001). *Penser la mutation*. Paris, France : Culture en mouvement
- Touraine ,A. (1992). *Qu'est- ce que le développement ? . L'année sociologique*, 42, 42 - 83.